

التحول الرقمي في المصارف الإسلامية- الضوابط الشرعية والتحديات

Digital Transformation in Islamic Banks: Shariah Regulations and Challenges

خولة شرودود،¹ جامعة تيبازة، khaoulacherdoud@gmail.com،

<https://orcid.org/0009-0000-0679-265X>

2025-12-02	تاريخ القبول	2025-11-16	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

تطرقت الورقة البحثية إلى موضوع التحول الرقمي في المصارف الإسلامية، حيث اتجهت عديد المؤسسات المالية إلى تبني استراتيجية التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا المالية في إدارة عملياتها التمويلية، والمصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات شهدت تحولا تدريجيا في إطار التحول الرقمي، من خلال الاعتماد على البطاقات الرقمية ومعالجة البيانات والعمليات رقميا وكذا الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، حيث هدف البحث إلى إبراز مكانة التقنيات الرقمية في تسهيل المعاملات المالية بين المصارف الإسلامية والعملاء ومنه تقليل الجهد والوقت. غير أنها واجهت عديد التحديات وذلك نظرا لطبيعة عملها والتزامها بالضوابط الشرعية، منها صحة العقود الإلكترونية، شرعية التعاملات الرقمية، وغيرها من التحديات، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة استغلال التحول الرقمي في كل ما يسهل العمل المصرفي ولا يخل بالضوابط الشرعية، وتغليب المصلحة على المفسدة كقضية تسريح العمال مثلا، إضافة إلى استغلال الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات ومعالجتها بسرعة، دون إلغاء الرقابة الكلية من طرف الإدارة خاصة لجنة الرقابة الشرعية.

الكلمات المفتاحية

المصارف الإسلامية؛ التحول الرقمي؛ الرقابة الشرعية؛ التقنيات الرقمية؛ التمويل الإسلامي.

Abstract

This paper addresses digital transformation in Islamic banks, noting the broader shift across financial institutions towards financial technology and digital strategies in managing financing operations. Islamic banks, like other institutions, have gradually adopted digital cards, data processing, digitalised procedures, and artificial intelligence. The study highlights the role of digital technologies in facilitating transactions between Islamic banks and clients and in reducing time and effort. It also discusses challenges that arise from the specific nature of Islamic banking and the requirement to comply with Sharia principles, including the validity of electronic contracts and the legitimacy of digital transactions. The paper concludes that digital transformation should be implemented in ways that enhance banking efficiency without violating Sharia rules. It emphasises prioritising public benefit over potential harm, for example in questions related to workforce reduction, and it stresses the importance of using artificial intelligence to collect and process information efficiently while maintaining comprehensive oversight, particularly by Sharia supervisory boards.

Keywords

Islamic banks; digital transformation; Sharia supervision; digital technologies; Islamic finance.

1. مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وقدوة للعاملين، اللهم صل وسلم على نبيك محمد بن عبد الله الصادق الأمين، أما بعد يقول سبحانه وتعالى: {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} سورة الجاثية- الآية 13، فالله سبحانه وتعالى سخر للإنسان جميع الإمكانات المادية والمعنوية لتسيير شؤون حياته وليرفع عنه المشقة والحر، وقد دعاه الله تعالى في كثير من الآيات إلى أعمال العقل وتدبره، والاستفادة من جميع أفكاره التي تعود عليه بالنفع وعلى الأمة، دون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بمقاصد الشريعة والالتزام بالضوابط الشرعية.

المصارف الإسلامية والتطورات التكنولوجية وجميع العلوم، إنما هي تسخير من الله في هذا العصر لخدمة الإنسان والتيسير عليه في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية، فظهرت المصارف الإسلامية كبديل للبنوك التجارية ورفع الحرج عن المسلمين عن التعامل بالربا وكل ما يتنافى مع تعاليم الدين الحنيف، فتطور عمل هذه المصارف بتطور التكنولوجيا وتزايد الاختراعات وكثرة التعاملات، فأصبح لزاما عليها مواكبة التطور الحاصل خصوصا وأن التحولات الرقمية أصبحت ركيزة أساسية في عمل المؤسسات المالية.

وسعى من المصارف الإسلامية لتوسيع أنشطتها وتحقيق أهدافها، فإنها ترى بأن التحول الرقمي فرصة لذلك، فبتزايد المعاملات وتعقدها أصبحت الحاجة إلى إيجاد آليات ووسائل تساعد على معالجة البيانات بدقة وسرعة أكثر من ضرورة، حيث نجد الكثير من المصارف الإسلامية اتجهت في السنوات الأخيرة إلى تبني التكنولوجيا المالية، والعمل على رقمنة أعمالها والتحول التدريجي في إطار التحول الرقمي.

وبالتالي فإن الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الرقمي يشكل تحديا كبيرا لا سيما وخصوصية المصارف الإسلامية، إذ إن التحول الرقمي يمس عديد الجوانب المالية والتعاقدية التي تعدّ أركانها هامة في التمويل الإسلامي، وعليه فإن إشكالية البحث تندرج ضمن التساؤل الرئيسي التالي: ما مكانة التحول الرقمي في المصارف الإسلامية؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهها في ظل تبني هذه الإستراتيجية؟

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على مفهوم التحول الرقمي.

- التعرف على ماهية المصارف الإسلامية وخصائصها.

- تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية وتحدياته.

أما منهجية البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتحول الرقمي والمصارف الإسلامية، وكذا تحليل مكانة التحول الرقمي وربطه بالضوابط الشرعية التي تحكم عمل المصارف.

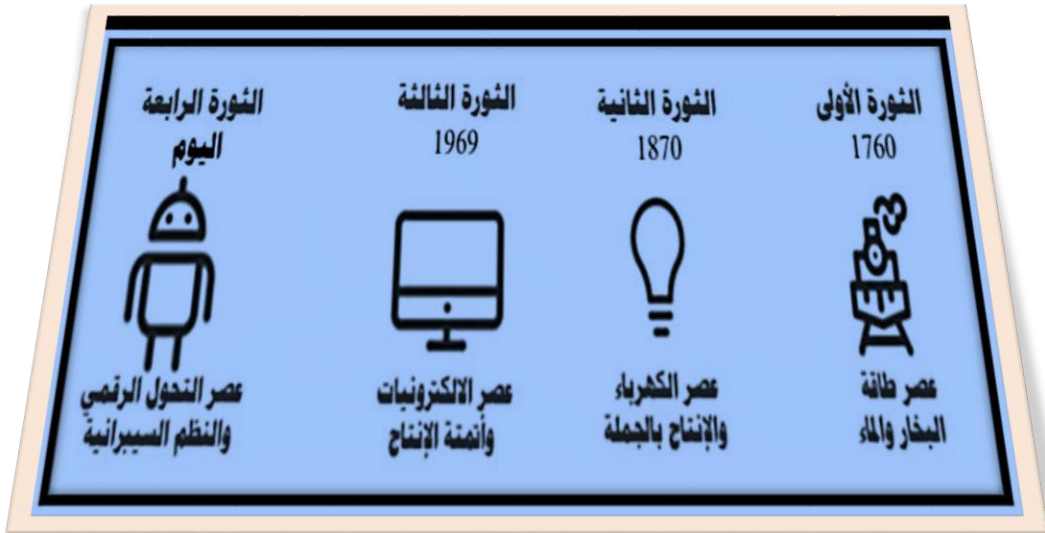
2. ماهية التحول الرقمي

أصبح التحول الرقمي أمراً ضرورياً في عمل المؤسسات بمختلف أشكالها، حيث إنه متعلق بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في مجال العمل، وذلك باعتماد التقنيات الرقمية بغية تغيير طريقة عمل الشركة أو المؤسسة، وبالتالي تحويل طريقة العمل من مهام يدوية إلى رقمية ولذلك عدة إيجابيات، سيتم التطرق إليها بالتفصيل.

1.2. الطريق إلى التحول الرقمي

مر التحول الرقمي بعدة مراحل بداية بالثورة الصناعية إلى الثورة الرابعة، وتعبّر الثورة عن التغيرات التي تظهر في المجتمعات وتؤثر فيها، سواء من ناحية الفكر أو من ناحية المادة، وقد ظهرت الثورة الصناعية الأولى في نهاية القرن 17، حيث ظهرت محركات البخار والآلات، فأصبحت المجتمعات صناعية بعد أن كانت زراعية، لتظهر بعدها الثورة الصناعية الثانية سنة 1970 حيث ظهرت الكهرباء، لتليها الثورة الصناعية الثالثة التي شهدت ظهور الحاسب الآلي (تكنولوجيا المعلومات)، ومن بعدها الثورة الصناعية الرابعة.

الشكل (01): الثورات الأربع للتحول الرقمي



المصدر: (النحاس، أحمد حمدي؛ دبا، ندى طارق، 2022، صفحة 1503)

تمتاز الثورة الصناعية الرابعة بمجموعة من الخصائص منها:

- مكانة الإبداع ودوره في الإنتاج.
- تضمنها الأمور المادية وغير المادية.
- الذكاء الاصطناعي وتزايد أدواره ومكانته.

- عدم محدودية تخزين ونقل المعلومات.
- سرعة التحولات الهائلة.

2.2. تعريف التحول الرقمي وركائزه

سيتم التطرق إلى تعريف التحول الرقمي، وكذا التفرقة بينه وبين الرقمنة وعرض أهم نقاط الاختلاف، كما سيتم عرض ركائز التحول الرقمي التي يجب أن تتوفر من أجل تحقيق تحول رقمي ناجح.

1.2.2. تعريف التحول الرقمي

التحول الرقمي يقصد به استخدام قوة التقنية والبيانات والخدمات الرقمية من أجل تغيير المنظمة أو النظام للأفضل، فتصبح بذلك أكثر توجهًا نحو المستخدم وأكثر تركيزًا على توفير القيمة للمستخدمين والمساهمين، وتستخدم كلمة رقمي كاختصار للخدمات، والبيانات والتقنيات الرقمية، أما كلمة تحول فمعناه أنه يمكن أن تشتري أو تباع كل المنتجات الرقمية الجديدة في العالم. (أنطونيو، 2022، صفحة 01)

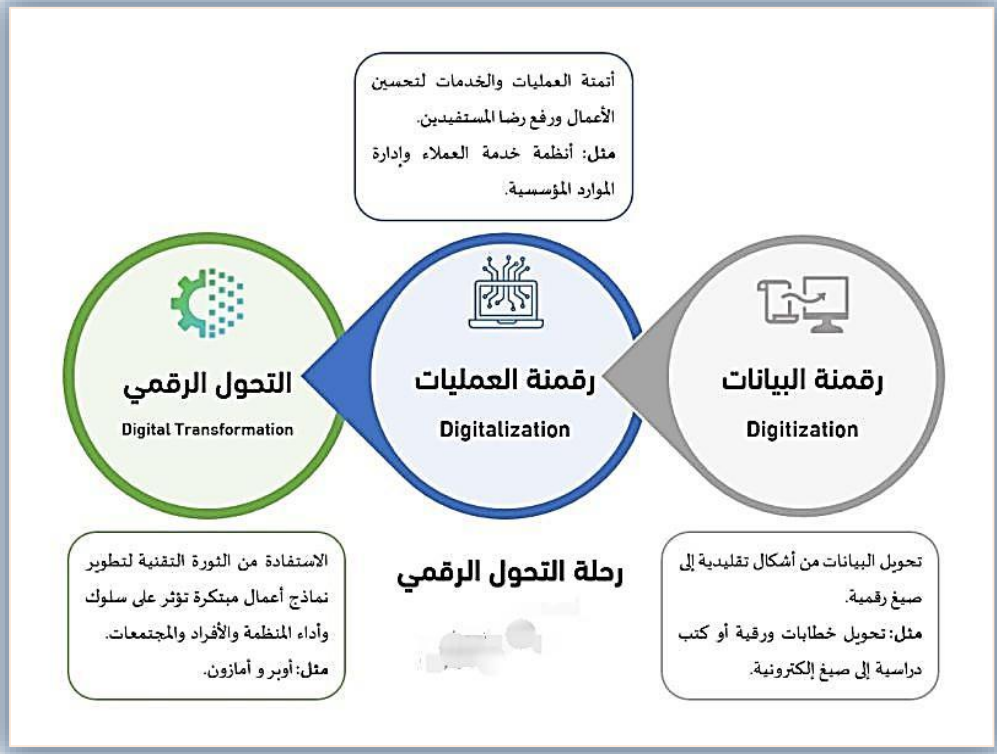
كما يعرف بأنه استخدام التقنيات الرقمية، عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا كالإنترنت، والذكاء الاصطناعي لرفع الكفاءة في المؤسسات وتبسيط العمليات، وذلك بواسطة إنشاء نماذج جديدة، أي أنه تسخير التكنولوجيا لتعزيز وتطوير عمل المؤسسات.

ولا بد من الإشارة إلى أن التحول الرقمي يختلف عن الرقمنة، ففي الرقمنة يتم تحويل الجوانب المادية في عمليات الأعمال وتدفقات العمل إلى جوانب رقمية، فتحول على سبيل المثال النماذج الورقية التي يملؤها العملاء إلى نماذج رقمية يقومون بإكمالها عبر الإنترنت، كما تتضمن الرقمنة مبادرة تحديث للأنظمة القديمة، أتمتة العمليات الورقية أو اليدوية الحالية ونقل النظام ليكون متاحًا عبر الإنترنت، وعليه فإن الرقمنة خطوة مهمة في رحلة التحول الرقمي، الذي يعد نطاقه أوسع بكثير إذ يقود إلى تحول ثقافي شامل في المؤسسة.

تبدأ عملية التحول الرقمي بتحويل المواد والوثائق الورقية والصور والأصوات من الشكل الفيزيائي إلى صيغة رقمية صالحة للتداول على الأجهزة الرقمية والإنترنت، وتمتاز بقابلية التخزين على الوسائط الحديثة، ويطلق على هذه العمليات التحول الرقمي digitization ومن أمثلة ذلك مسح ضوئي لصورة ورقية وتحويلها لملف إلكتروني. (مكي، عماد ناصيف، 2021، صفحة 17)

والشكل التالي يوضح رحلة التحول الرقمي:

الشكل (02): رحلة التحول الرقمي



المصدر: (المحقق، فهد، 2023)

2.2.2. ركائز التحول الرقمي

هناك خمس ركائز أساسية للتحول الرقمي: (Gaurav, modi, 2024)

- **التركيز على خلق القيمة:** من خلال بناء ثقافة التغيير، وفهم العلاقات المرتبطة بالسلوك للقوى العاملة وأصحاب المصالح.
- **المهارات:** تحتاج المنظمة إلى مجموعة من المهارات المناسبة في أثناء التحول الرقمي، وخطة سليمة لتعزيز قدرات القوى العاملة لدعم التحولات الجارية والمستقبلية.
- **التكنولوجيا:** يمكن أن تعمل البنية التحتية للأعمال والتكنولوجيا على التحول الرقمي، فمعظم المنظمات مزيج من الأنظمة القديمة والجديدة، ومن شأن الأنظمة الجامدة أن تعيق قدرة المنظمة على توفير تجارب سلسلة للعملاء وتؤدي إلى عمليات غير فعالة، وتعتمد إمكانية استكشاف نماذج الأعمال والشراكات والمنتجات المستقبلية على مرونة المشهد التكنولوجي للمنظمة، ويتعين عليها أن تتأكد من عدم اعتبار تطبيقاتها والبنية التحتية للتكنولوجيا وظائف معزولة، كما يجب أن يتمشى تحولها مع إستراتيجية العمل والنتائج.
- **النظر إلى البيانات بوصفها أصولاً ودمج الأمن السيبراني:** يجب عدّ البيانات كأصل، وإدارتها وفقاً لذلك، وتزداد قيمتها مع الاستخدام، وغالباً ما يكون هذا معقداً بسبب الهياكل التشغيلية

القائمة، والافتقار إلى ملكية البيانات المتميزة داخل المنظمة، ومع خضوع المنظمات لمزيد من التحول الرقمي، تتزايد احتمالات تعرضها للهجمات الإلكترونية، مما يزيد من خطر انتهاك البيانات والخصوصية. لمكافحة هذه التهديدات يجب على المنظمات أن تتصور وتنفذ حلولاً تكنولوجية مع وضع الأمن السيبراني في الاعتبار، مدعومة بسياسات شاملة لحماية البيانات والخصوصية.

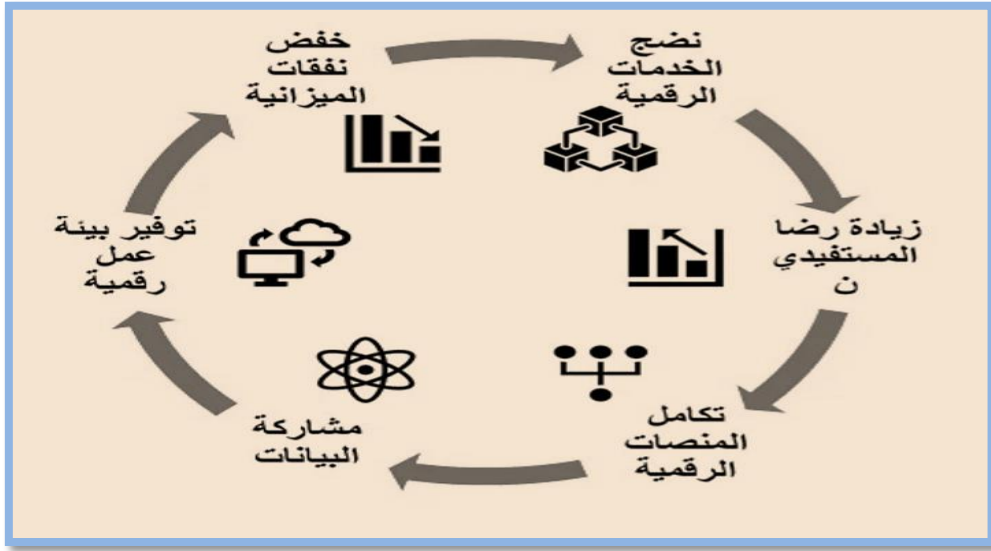
➤ **وضع سياسات حوكمة واضحة فيما يتعلق باتخاذ القرار:** إن التحولات تشكل تحدياً كبيراً للمنظمة وموظفيها وعملائها والجهات الفاعلة في النظام البيئي المتصل بها، ومن الأهمية بمكان أن يركز كل قرار على النتائج المتوقعة في بداية التحول، وفي كثير من الأحيان وسط تعقيدات عملية التحول، يمكن أن يضيع هذا التركيز مما يجعل التحول يفقد زخمه ويخرجه عن مساره، كما أن وجود نموذج تشغيلي سليم وصنع قرار واضح، واستعداد القادة لقبول التنازلات في القرارات والالتزام بالجدول الزمني أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، إضافة إلى ذلك من الأهمية بمكان أن يضع فريق القيادة ومجلس الإدارة سياسات حوكمة واضحة حول صنع القرار في بداية البرنامج.

إن المواءمة المستمرة بين الركائز الخمس المذكورة أعلاه، والأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل والتركيز على الأهداف والتوقيت المناسب، أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح على المدى الطويل للتحول الرقمي. ويتعين على قادة المنظمات مواكبة التطورات والاتجاهات التكنولوجية، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الموظفين، وهذا من شأنه أن يساعدهم على التكيف وضبط عملية التحول الرقمي مع ظهور التحديات. ومن خلال تطبيق هذه المبادئ بهدف تقديم تجارب عملاء متفوقة، يمكن للمنظمات أن تضع نفسها في وضع أفضل لتحقيق النجاح في عالم متزايد التنافسية والتعقيد.

3.2. أهمية التحول الرقمي ومخاطره

يمكن توضيح أهمية التحول الرقمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أهمية التحول الرقمي



المصدر: (مفهوم التحول الرقمي وأنواعه وأهميته، 2023)

يساهم التحول الرقمي في التقليل من التكاليف، يد عاملة، معدات... إلخ، كما يسمح بالاعتماد على التطبيقات، وإدارة أكبر عدد من المشاريع وتحقيق رضا العملاء بوصول الخدمات إليهم من دون جهد وفي أقل وقت ممكن، كما أن التحول الرقمي يساهم في خلق جو من التفاعل بين المؤسسة والعملاء عن طريق التواصل معهم عبر مختلف التطبيقات، وفي الأخير يمكن للمؤسسة من خلال جمع البيانات وتوفيرها أن تقوم بعملية المراقبة للأداء واتخاذ كامل الإجراءات المناسبة .

الشكل رقم (04) : مخاطر التحول الرقمي



المصدر: (النحاس، أحمد حمدي؛ دبا، ندى طارق، 2022، صفحة 1507)

ويمكن إدارة مخاطر التحول الرقمي عن طريق (النحاس، وآخرون، 2022، الصفحات 1510-1511)

✓ **تحديث وتطوير العمليات:** عن طريق تحديث وتطوير النظم الإدارية والإنتاج ونظم العمليات بها.

✓ **الثقافة:** المقصود بالثقافة هنا هو النضج الرقمي، عن طريق زيادة مستوى الثقافة الرقمية، وحملات التوعية والتثقيف الذي يشمل العاملين والعملاء.

✓ **تمكين العاملين:** حيث إن الانتقال إلى التحول الرقمي يتطلب قدرا من الاهتمام بالاختبارات التدريبية للموظفين والعاملين، وتمكينهم من الأدوات الضرورية التي تنتقل بهم إلى مستقبل الأعمال.

✓ **تكامل التقنيات الرقمية:** يقصد بها العمل المشترك من خلال الأدوات الرقمية والتطبيقات، بحيث إن الجميع يستطيع الوصول إلى البيانات دون أن يمس ذلك بخصوصية البيانات.

✓ **إستراتيجية الاتصال الفعال:** من خلال تحقيق الانسجام والتفاهم في العمل المشترك ما بين إدارة الفريق وإدارة الشركة من جهة، وبين أعضاء الفريق وبعضهم من جهة أخرى.

3. ماهية المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية من المؤسسات التي بدأت تنتشر بكثرة، نتيجة الحاجة الملحة لها ونظرا لقبولها من طرف المجتمع الإسلامي، باعتبار أنها تعمل بمقتضى ما تمليه أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنها جاءت كبديل للبنوك التجارية.

1.3. تعريف المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية، تباشر عمليات التمويل والاستثمار وتستقبل الودائع، بحيث إنها لا تختلف عن البنوك التجارية من حيث الموضوع، إذ أنها تجمع بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، غير أنها تختلف معها في جوهر العمل، إذ تعمل في ضوء الضوابط والمقاصد الشرعية، وتمول المشاريع الإنتاجية الحقيقية وتعتمد على مبدأ المشاركة من خلال صيغها المختلفة، على عكس البنوك التجارية التي تعتمد على سعر الفائدة ومنح القروض، كما أنها إلى جانب تحقيق الربح فإنها تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال القرض الحسن، وتحقيق التنمية وكل ما يعود على الأمة بالنفع، إضافة إلى أنها تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية وتلقى عليها أجرا وعمولات.

والجدول التالي يوضح أهم الفروق بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي

أوجه المقارنة	المصرف الإسلامي	البنك التقليدي
الربح	الاستثمار الفعلي للأموال المودعة وأموال البنك.	الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة.
النشاط الأساسي	يساهم في تمويل المشروعات والقطاعات.	يتلقى الودائع ويمنح القروض.
الإتجار المباشر	شراء وبيع السلع وفق صيغ البيوع الإسلامية.	لا يستطيع القيام به.
الودائع	تقبل الودائع على أساس عقد المضاربة الشرعي، ويوزع الربح من الناتج الفعلي.	تقبل الودائع وتتعهد بردها والفوائد عليها.
الضوابط	قانونية + شرعية.	قانونية.
الآلية	المشاركة في الربح والخسارة.	سعر الفائدة.
النظر إلى النقود	تعتبر النقود وسيلة.	تعد النقود سلعة تباع وتشتري.
الرقابة الشرعية	ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية تصدر الفتاوى وتراقب.	لا توجد هيئة للرقابة الشرعية.
صيغ توظيف الأموال	توظف وفقا لصيغ التمويل الإسلامية.	قروض معظمها تجاري.
الحلال والحرام	لا تمويل المصارف الإسلامية المشروعات غير الشرعية.	ليس شرطا أساسيا للتوظيف.
الموارد البشرية	التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والإيمان بالعمل المصرفي الإسلامي.	التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية.

المصدر: (البلتاجي، محمد، 2010، الصفحات 7-8)

2.3. أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

تتمثل أهم صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في:

_ **صيغة المضاربة:** هي اتفاق العميل مع المصرف الإسلامي في إنجاز مشروع معين، على أن يقدم أحدهما رأس المال وفي الغالب هو المصرف والآخر الجهد، وقد تكون بين المصرف وعميل واحد أو عدة عملاء، على أن يقتسما الأرباح حسب النسب المحددة في الاتفاق، في حين ترجع الخسارة على صاحب رأس المال ما لم يثبت تقصير المضارب.

_ **صيغة المشاركة:** هي عقد بين المصرف والعميل على اشتراكهما في رأسمال مشروع معين، على أن يساهم كل منهما في رأسمال المشروع، وبالتالي يعدّ كل منهما مالكا لحصته في المشروع، ويتم

تقسيم الأرباح حسب الاتفاق، بينما الخسائر حسب نسب المشاركة، وقد يكون الشركاء اثنين أو أكثر، وهذه الشراكة تكون وفق الضوابط الشرعية.

وهناك نوعان من المشاركة، مشاركة ثابتة طويلة الأجل تستمر إلى غاية نهاية المشروع بحصص ثابتة لكل طرف، ومشاركة متناقصة منتهية بالتملك، تنصّ على تنازل البنك تدريجياً على حصته في رأسمال المشروع، مقابل حصص معلومة إلى أن يصبح المشروع ملكاً للعميل. _ **صيغة المراجعة:** من أكثر الأساليب التمويلية استعمالاً لدى المصارف الإسلامية، وجوهرها يتمثل في إبرام عقد يلزم بموجبه البائع بنقل الحقوق العينية بمقابل نقدي مع هامش ربح، أي البيع بالثمن الأول مع زيادة ربح. (قندوز، 2008، صفحة 124)

3.3. مكانة المصارف الإسلامية في الاقتصاد

يقدم المصرف الإسلامي خدمات عدة، تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ومنها: (بن محمد بن أحمد الطيار، 1981، صفحة 86)

- المصرف الإسلامي يشجع على ادّخار الأموال بدل الاكتناز.
- توفير التمويل الاستثماري نظير مقابل عادل.
- يحد من آثار وسوءات التضخم.
- تنظيم جمع واستثمار حصيلة الزكاة.

إن المصارف الإسلامية تفتح المجال للأفراد من أجل المشاركة في المشروعات الإنتاجية، عن طريق توظيف أموالهم في مشاريع إنتاجية حقيقية، بدل اكتنازها والاحتفاظ بها لأن قيمة النقد ستقل، ويوجه المصرف الإسلامي الأموال إلى إنتاج السلع الحقيقية والأرباح المتأتية من ذلك سيتم اقتسامها حسب المساهمة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق مصالح عدة للمجتمع الإسلامي.

إن عمل المصارف الإسلامية يختلف عن عمل المصارف الربوية، فإذا كان المصرف التجاري يتفق مع مودعي الأموال في حرية التصرف بأموالهم، بحيث ينقلها من حساب لآخر لخلق ودائع أخرى وقروض وهو ما سيحقق له أرباحاً، دون أن يقابل ذلك إنتاج من السلع والخدمات، فإن المصرف الإسلامي على عكس ذلك لا يخلق نقوداً كما تفعل البنوك التجارية، وإنما يعمل على استثمار ما لديه من ودائع في المشاريع الحقيقية، ونحن نعلم أن التضخم ينتج في حال وجود كتلة نقدية متداولة من دون مقابل، وعليه فالبنوك الإسلامية سوف تقلل من التضخم لاعتمادها على الإنتاج الحقيقي.

4.3. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

يمكن توضيح مصادر الأموال في البنوك الإسلامية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

المصادر الداخلية	المصادر الخارجية
رأس المال	الودائع
يمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف الإسلامي من أصحاب المشروع عند بداية تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليه في فترات تالية.	أصحاب الودائع هم رب المال، في حين أن البنك هو المضارب، وإلى جانب الاستثمار الحقيقي لها (الودائع)، فإنها تختلف عن ودائع البنوك الربوية في خضوعها للزكاة متى بلغت النصاب وحال عليها الحول.
تحديد رأس المال في البنك الإسلامي والعوامل المؤثرة فيه	الهبات والتبرعات
يجب أن يراعي عدم المغالاة، ليتسنى توزيع ربح مجز على المودعين.	سواء قام بها أفراد أو جماعات، لغرض معين أم للصالح العام للمسلمين.
البنوك الإسلامية تتفق مع البنوك التجارية في أن أصحاب الودائع لا يشتركون في إدارة أموال البنك، إلا أنها تختلف عنها اختلاف جذريا في المسائل التالية:	موارد أخرى
أصحاب الأموال شركاء وليسوا دائنين، وإن كانوا لا يشتركون في الإدارة. الأموال النقدية المملوكة للبنك متى بلغت النصاب وحال عليها الحول تخضع لزكاة النقود (2.5%) في حال لم تربح المضاربة التي يقوم بها البنك، فإنه لا شيء عليه وخسران الأموال للمودعين بشرط ألا يكون له يد في الخسارة.	- الزكاة. - الودائع. - الحسابات الجارية. - الأموال المودعة بغرض الاستثمار. إن الشريعة الإسلامية تدعو المسلم إلى الوفاء والالتزام والمحافظة على أموال الغير.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

(بن محمد بن أحمد الطيار، عبد الله، 1981، الصفحات 90-94)

4. التحول الرقمي في المصارف الإسلامية

بداية يطرح التساؤل: ما المقصود بالتحول الرقمي في البنوك الإسلامية؟ من خلال ما سبق تتم الإجابة عن التساؤل: بأنه التحول الذي يهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية وإجراء المعاملات المالية، سواء للأفراد أو المؤسسات رقميا من المكان الذي يريدونه دون انتقال للمؤسسة المصرفية وبكبسة زر واحدة، ولكن ذلك يكون في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية.

1.4. التحول الرقمي في المصارف الإسلامية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

يعد التحول الرقمي غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد استدل على هذا بعدة

شواهد:

_ القرآن الكريم ومقاصد الشريعة: فالأصل في المعاملات هي الإباحة، فلا يقع منها شيء إلا ما منع بنص صريح، فتبقى القضايا المعاصرة التي لا نص فيها ولا دليل على أصل الإباحة، وذلك بعد تمريرها على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقواعد العامة ومقاصد الشريعة، فالنظر إلى قضية التحول الرقمي وتبيان نتائجها إذا ما كانت تعود بمصلحة، فإنه يتم الإقبال عليه أما إذا نتج عنه مساوئ تم إنكاره. (خليل شحادة، مها، 2022، صفحة 47)

يقول الله سبحانه وتعالى: **{وَأَحَلُّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}** البقرة الآية 275، فالأصل في البيوع هنا الإباحة إلا إذا أتى دليل على تخصيصه.

كما أن كثيراً من المعاملات ونظراً لتعقيدها لا يمكن القيام بها إلا باستخدام البرامج والتقنيات الرقمية، لتحقيق العدالة والضبط، وبالتالي فهو يعدّ هنا وسيلة للتسهيل والتسيير.

_ السنة النبوية: التحول الرقمي هو تطوير لطريقة عمل المصارف الإسلامية وليس تغييراً للأحكام، وقد جاء في حديث الرسول صلى الله وسلم: **{إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ}**، فالتحديث والتطور الحسن الذي يعود بالنفع على الناس محمود، غير أن هذا الابتكار سلاح ذو حدين، فإذا كان سيئاً فسوف يشقى الفاعل بالإثم وزور العمل به. (خليل شحادة، مها، 2022، صفحة 49)

وقال صلى الله عليه وسلم: **{أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ}** صحيح مسلم، والتحول الرقمي من أمور الدنيا الذي ظهر نتيجة التطور وتزايد المعاملات وتعقدها، فإذا كان لا يؤدي إلى محظور شرعي، ولا يتعارض مع أحكام الشرع أمكن التعامل به والله أعلم، وبالتالي فإنه هنا يتم الموازنة بين المصلحة والمفسدة المترتبة عنه.

إن التحول الرقمي في المصارف الإسلامية يتعلق بأحد المقاصد الشرعية الخمسة، وهو حفظ المال بحيث يعد المقصد الضروري الذي يأتي في إطار التحول الرقمي، فلا بد من معرفة تأثير ذلك على حفظ المال، من خلال معرفة أثر التحول الرقمي على المقاصد الجزئية المرتبطة بالمقصد الكلي للمال: (nebil seyid, isa; derswhi, khaled, 2025, p. 130)

- التداول: لا بد أن يكون المال متداولاً بين الأغنياء والفقراء، والرقمنة تسهل وتسرع عملية التداول، إذ يتم تسوية وإجراء المعاملات في أي زمان ومكان، ومن ناحية أخرى توسع دائرة التداول بشكل كبير.

- الوضوح: أي إجراء المعاملات بشفافية، والتحول الرقمي يسهل الوصول إلى المعلومات وحفظها، وكذا الولوج إليها في أي وقت مما يساعد على تحقيق هذا المقصد.

- العدل: يكون ذلك بعدم ظلم أحد وغبنه في ماله، فتعاد الحقوق لأصحابها بعدل، ويمكن الاعتماد على التكنولوجيا في تحديد الحساب والنسب بدقة، كما تعالج عدة عمليات بسرعة وإيصال الحقوق لأصحابها مهما بلغ عددهم دون الاضطرار للانتظار.

- الحماية: وهذا يتعلق بحفظ المال، إذ يرى الكثيرون أن هذا هو الجانب الأضعف في التحول الرقمي، حيث يطرح التساؤل: إلى أي مدى يمكن أن يكون التحول الرقمي مصدر أمان وحماية للمال؟.

2.4. ضوابط التحول الرقمي في المصارف الإسلامية

يجب أن يخضع التحول الرقمي للضوابط الشرعية، حتى يمكن القول بأنه جائز في المصارف الإسلامية، وسنناقش ذلك فيما يلي:

_ **شرعية المعاملات والالتزام بالأحكام الشرعية:** إن كل خدمة أو عملية رقمية يجب أن تكون خالية من الغش، والربا، والمغامرة وكل ما هو محرم، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} المائدة/1، والوفاء يشمل عدم الخيانة في العقد.

_ **تطوير عمل الرقابة الشرعية وحرصها على سلامة المعاملات:** إن كل تطبيق جديد أو عقد إلكتروني يجب أن يمر على الهيئة الشرعية وأن تستشار في ذلك، قال سبحانه وتعالى: [وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ آل عمران/104، 105.

_ **مدى توافق العقود الرقمية مع العقود الشرعية:** لأن العقود الرقمية المبرمجة في بعض الأحيان لا تستجيب وتتوافق مع المقصود الشرعي، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ.." البقرة/ 282 فالآية تأمر بتوثيق العقود والمعاملات المالية من أجل حفظ المال، فالوسيلة التي تحقق الغاية كالعقد الإلكتروني تدخل في حكم الجواز، غير أن هذا العقد قد يكون مبرما مسبقا ومستوردا من بيانات غير إسلامية، فوجب عرض هذه العقود على الهيئات الشرعية، قال تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} النساء/59، والعقود الرقمية من الأمور المستجدة التي يجب أن تخضع إلى الأحكام الشرعية، فإن توافقت معها تبقى مشروعة.

_ **حفظ مال المودعين وحماية أمن معلومات الآخرين:** قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا} النساء/ 58، فإن الإخلال بمعلومات الآخرين وتضييع أموالهم يعدّ من الخيانة، فإن أتاحت البرامج والتطبيقات والمواقع إمكانية الاطلاع على معلومات الغير، فربما يعرض الآخرين إلى المخاطر والاحتيال وهذا يتنافى ومقصد حفظ المال والنفوس.

_ **عدم تعطيل مصالح الناس نتيجة الجهل بالتعاملات الرقمية:** قال تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ} البقرة/ 185، فهذا الدين دين يسر، والتحول الرقمي إنما المقصد السليم منه التخفيف عن الناس والتسهيل عنهم، فإذا لم يتحقق هذا، فلا يجوز أن يؤدي التحول الرقمي إلى تعطيل وهضم حقوق الآخرين، وهنا لا بد من التحول التدريجي وكذا تنصيب الفئات المتمكنة من هذا المجالات وتكوين وتوعية المتعاملين مع المصرف.

_ **ارتباط التمويل الرقمي الإسلامي بمشاريع حقيقية لا وهمية:** فإن ارتباطه بعقود مالية فقط دون وجود مشاريع وأصول حقيقية لا يحقق الغاية الأصلية من التمويل الإسلامي، لأن هذا يعدّ تحايلا وربما بطريقة مخفاة إن صح التعبير، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ...} النساء/ 29. فالآية توضح أن الكسب يكون إنما بوجود تجارة حقيقية وتراض، فهنا المصرف لا بد أن يقدم للعميل معلومات كاملة ودقيقة عن المشروع، فيما يخص نوعه ومكانه والخدمة المقدمة وغيرها ونشر ذلك إلكترونيا وداخل التطبيقات المعتمدة وكذا رأي الرقابة الشرعية، يقول عليه الصلاة والسلام: {الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكًا لهما فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا} صحيح مسلم.

ومن بين الدول التي شهدت تطورا في مجال التحول الرقمي:(دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية، 2022)

❖ **ماليزيا:** حيث أعلن محافظ البنك المركزي الماليزي عن انطلاق مشروع the investment Account Platform وهو مشروع يربط بين البنوك والدائنين مع المشاريع التي تبحث عن تمويلات متطورة وذات كفاءة، ويمثل أول مشروع بنك ماليزي وسيط يعتمد التكنولوجيا المالية، ويوجه هذا التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يضم ستة بنوك إسلامية ماليزية وتمويل قدره 150 مليون رينجيت.

❖ **الإمارات:** من خلال مؤسسة Beehive dubai Based حيث تم إطلاق صيغة التمويل التي تسمى P2P حيث يتم الحصول على التمويل من خلال الطريقة التقنية الإلكترونية، وهي أول مؤسسة وسيطة لهذا النوع من التمويل، إذ يتم ربط الدائنين والمدينين من خلال نظام تقني عالي الجودة لسهولة التعامل، وشكلت التكنولوجيا فرصة كبيرة للنظام المصرفي من خلال توفر أنظمة وبرامج متطورة ساعدت على تنمية وتطوير أداء البنوك.

والجدول التالي يوضح نماذج لبنوك إسلامية ماليزية:

الجدول رقم (03): تجارب بنوك إسلامية ماليزية في الخدمات الرقمية

المؤسسة المالية الإسلامية	المنتج	الفئة المستهدفة
	Go Biz تطبيق يسهل التحويلات والمدفوعات المالية.	الشركات الصغيرة والمتوسطة.
	تطبيق التحويلات المالية لفئة التجار والمقاولين.	صغار التجار والمقاولين.
	Green biz Ready يتم من خلال هذا التطبيق مرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة في كل ما يتعلق بالاستدامة. Ag tech حصول 500 مزارع على تمويل أصغر بقيمة 2 مليون دولار للمجموع، وتدريبهم على الذكاء الاصطناعي.	الشركات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالاستدامة.
	تطبيق خاص بتمويل الشركات الناشئة.	الشركات الناشئة.
	تطبيق رقمي لتسهيل التمويل العقاري والأخضر منخفض التكلفة.	B40

(صوالحي، يونس، 2023، الصفحات 19-20)

قد تكون البطاقات البنكية تمويلا أو دعما موجهًا، وهي في الغالب بلا فائدة، وتعتمد على عقود المراهبة، أو المضاربة أو حتى وكالة بالاستثمار، يتم من خلالها دعم نشاط معين ومباح، وقبل إصدار هذه البطاقات لا بد من مراعاة عديد الشروط:

- توضيح طبيعة العقد (مراهبة، مضاربة، وكالة... إلخ).
- البطاقات البنكية ليست لتسهيل الحصول على المال فقط، وإنما يجب أن يرافق ذلك مشروع فعلي.

- لا تفرض فوائد التأخير على هذه البطاقات.
- يجب أن تكون هذه البطاقات تحت إشراف هيئات رقابية (مراقبة العقود، الشروط، مجال الإنفاق، إصدار التقارير وغيرها).

3.4. مناقشة بعض القضايا الشرعية في إطار التحول الرقمي للمصارف الإسلامية

إن التحول الرقمي وكما سبقت الإشارة إليه، لا بد أن يعود بالمصلحة لا المفسدة، ومن بين القضايا الرقمية التي يمكن مناقشتها في إطار التحول الرقمي والضوابط الشرعية في المصارف الإسلامية ما يلي:

1.3.4. البطاقات الائتمانية كأدوات التحول الرقمي

فيما يخص البطاقات الائتمانية فقد أوضح بعض أهل العلم وفقهم الله وغفر لهم، الحالة التي تكون فيها البطاقات الائتمانية جائزة ومتى تكون ربوية، بحيث إن البطاقات الائتمانية المشروطة بزيادة المبلغ عند التأخر عن السداد يعدّ نوعًا من الحيل، وهو في حقيقته ربا، والمعلوم أن بطاقة الائتمان تقوم فكرتها الأساسية على أنها عقد تمويل، أي أنها تكون معبئة بمبلغ معين والمصرف المصدر لها يتكفل بالسداد عن العميل إلى غاية نهاية المبلغ، فإذا اشترط البنك على العميل زيادة على ما دفع، فهذا يصبح عقدا ربويا، ومذهب الجمهور بطلانه، وعند الشافعية يبطل منه محل الربا، فإذا كان الشخص في بلد يشترط التعامل بالبطاقات في المحلات، وكالات السفر، التعليم... إلخ، فإن وجد مصادر وجهات لا تشترط هذه الزيادة فهو أفضل، وإن لم يجد فيحاول عدم التأخر عن السداد لكي لا يكون موكلا للربا والله أعلم.

البنك الإسلامي في إطار إصدار البطاقة الائتمانية، فإنه يضمن العميل ويكفله رقميا اتجاه التاجر، فلطالما ثبتت مشروعية الكفالة ولو تمت إلكترونيا فإن هذا يبقى صحيحا، وفي قضية التحول الرقمي تثار قضية غرامات التأخير الإلكترونية، فبعض البطاقات تفرض غرامات تلقائية عند تأخير السداد، فإذا اضطر الشخص للتعامل بهذه البطاقات فلا يسمح للبنك بالاستفادة من هذه الغرامة، وإنما توجيهها لمشاريع خيرية مثلا لا حصرا والله أعلم.

أما ما يطرح حول ما يجنيه المصرف الإسلامي من إصدار البطاقة الائتمانية، فإن ذلك يتمثل في استفادته من الأجور المباحة المتمثلة في:

- رسوم إصدار البطاقات؛
- رسوم التجديد؛
- توفير الخدمات المرتبطة بها من إطلاع، وتحويل وغيرها؛

فهذه الرسوم تعد أجرا نتاج خدمة وليس ربا، وهو الأمر نفسه بالنسبة للاشتراكات الشهرية، والاطلاع على الرسائل وأحدث المستجدات في إطار عمل المصارف الإسلامية، فجميع هذه الخدمات يكون العميل مخيرا فيها لا مجبرا من طرف المصرف، وعليه أن يدفع إذا قرر الاستفادة منها.

2.3.4. الرقابة الشرعية والتحول الرقمي

تعتبر الرقابة الشرعية عن الجهة المخول لها مراقبة عمليات وعقود وطريقة عمل المصرف الإسلامي، للتأكد من صحة سير عملياته وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية، وتكلف بذلك لجنة مؤهلة من الجانب المالي والشرعي.

في ظل التكنولوجيا وعصر الذكاء الاصطناعي، يطرح التساؤل عن إمكانية الاستغناء عن هذه اللجنة وعن الفتاوى، والاكتفاء بما يمليه الذكاء الاصطناعي واعتماد فتاويه في كل مستجدات العمل المصرفي.

فبما أن الذكاء الاصطناعي يقوم بجمع الفتاوى واستنتاج الحكم المناسب بطريقة سريعة فهذا يمكن أن يكون مساعدا، غير أنه لا يمكن الاعتماد عليه مطلقا، ذلك أن الفتاوى وغيرها يقوم بجمعها من المواقع الإلكترونية في بعض الأحيان وقد تكون غير موثوقة أو غير صالحة لكل زمان، أو أن معناها غير المعنى المراد، فلا يستطيع استنباط الأحكام دائما، وهنا كذلك تثار مسألة أخرى، فإذا ارتكب الذكاء الاصطناعي خطأ فقهيا فمن يتحمل المسؤولية؟

وفيما يلي اختصار لسلبات الذكاء الاصطناعي على صحة الفتوى ودقتها: (زادي ، بلال؛ زايدي، كريم، 2025، صفحة 308)

- **عدم الفهم المقاصدي والواقعي:** ذلك أنه يعتمد على قواعد مبرمجة وليس له القدرة على مراعاة البيانات الواقعية، بحيث إن الفتوى تعتمد على الاجتهاد البشري الذي يراعي كل نازلة وظروفها، وقد تتطلب اجتهدا يتجاوز النصوص الظاهرة.
- **احتمال وقوع الأخطاء البرمجية:** قد يكون هناك خلل في البرمجة أو الاعتماد على المصادر غير الموثوقة.
- **إساءة الاستخدام:** بحيث يمكن برمجة الذكاء الاصطناعي لنشر فتوى مغلوطة لأغراض متطرفة.
- **تعميم الإجابات الشرعية:** بحيث إن الذكاء الاصطناعي يقدم إجابات عامة دون النظر إلى التفاصيل الشخصية والدقيقة.
- فمن خلال هذا يتضح أنه لا يمكن الاستغناء عن الرقابة الشرعية وتعويضها بالذكاء الاصطناعي، غير أنه يمكن الاستفادة من ذلك بعدة طرق:
- توظيف الذكاء الاصطناعي في مراقبة عدة عمليات عن طريق مؤشرات وضوابط تمليها اللجنة الشرعية؛
- إنشاء منصة شاملة لجميع المعاملات ومراقبتها، في حين تعود لجنة الرقابة الشرعية للتأكد من ذلك فتسهل عليها الوقت والجهد.

3.3.4. العملات الرقمية

العملات الرقمية هي عملة متاحة رقمياً فقط، ويمكن من خلالها إجراء المعاملات الفورية وبلا حدود، وقد شاع استعمالها في عديد الدول، وتعتمد في تشفيرها على مجموعة من التقنيات، دون أن تكون هناك جهة رسمية لإصدارها كما لا تمتاز بالصفة القانونية. في إطار عمل المصارف الإسلامية والمعاملات المالية بصفة عامة، أثّرت التساؤلات حول إمكانية التعامل بهذه العملات، وقد انقسمت الآراء إلى مؤيد ومعارض: (بوكريدي، نورالدين؛ دمان ذبيح، محمد، 2021، الصفحات 14-16)

■ المانعون وأدلتهم

- اشتغال العملات الافتراضية على عنصر الغرر والجهالة، لأن مصدرها مجهول وبالتالي غياب الضامن، إضافة إلى عدم وجود اعتراف رسمي من البنوك المركزية للتعامل بها.

- تعدّ هذه المعاملات غير مغطاة، أي أنه لا يوجد مقابل حقيقي لها من ذهب وعملات وغيرها، وبالتالي فهي لا تحظى بالقبول العام.

- إمكانية فقدان المتعامل لثروته، وذلك لاحتمالية عدم إتمام المعاملة من دون وجود مرجع وسند تشريعي يحافظ على حقوق المتعاملين.

- التذبذبات الحاصلة في أسعار هذه العملات، وقد يكون بعضها مفتعلاً على العكس من العملات الورقية التي تكون مرتبطة بالاقتصاد الوطني.

■ المجيزون وأدلتهم

- القاعدة في الأشياء الإباحة ولا دليل على منع التعامل بالعملات الرقمية، وبالتالي يجري عليها كل ما يجري على العملات الورقية.

- العملات الرقمية تقوم بوظائف النقود ولا يوجد حد اقتصادي أو شرعي للنقود.

- العملات الرقمية مال مقوم شرعاً وذلك بحكم ما آلت إليه، ولكن بالنظر إلى الواقع وبخاصة الدول الإسلامية لا زالت لا تحظى بالقبول، والقبول هو شرط من شروط العقد.

ومن خلال ما سبق يظهر أن التعامل بالعملات الرقمية لا يزال يشوبه الغموض والمخاطرة، خاصة وأنها لا تستند إلى أي مقابل حقيقي، كما أن المصرف الإسلامي والعميل إذا قررا التعامل بها. فإننا نعود للتساؤل عن مصدر هذه العملات، فمنها ما يتم الحصول عليه عبر منصات معروفة ولكن غير ضامنة وأمنة. وعبر مكافآت وبرامج وغيرها، إضافة إلى تذبذباتها غير المبررة، وكل هذا يدخل في إطار الغرر والجهالة وعدم صحة العقود، ناهيك عن مصادرها غير المشروعة، وعليه يظهر والله أعلم أن العملات الرقمية لا يصح التعامل بها حالياً في المصارف الإسلامية والتعاملات بصفة عامة.

5. خاتمة

ختاماً يقول الإمام الشاطبي رحمه الله وغفر له وأسكنه الجنة "فالمصالح والمفاسد الراجعة إلى الدنيا إنما تفهم على مقتضى ما غلب، فإن كان الغالب جهة المصلحة، فهي المصلحة المفهومة عرفاً، وإذا غلبت الجهة الأخرى فهي المفسدة المفهومة عرفاً، ولذلك كان الفعل ذو الوجهين منسوباً إلى الجهة الراجعة، فإذا رجحت المصلحة فمرغوب، ويقال فيه إنه مصلحة. وإذا غلبت جهة المفسدة

فمهربوب عنه، ويقال إنه مفسدة على ما جرت به العادات"، فالتحول الرقمي صحيح بأنه يمكن أن يحقق عدة مزايا من سرعة في تحليل البيانات، ورفع الكفاءة التشغيلية والتقليل من الجهد، وكذا تسريع المعاملات والوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء وتوفير الخدمة لهم، إلا أنه ينظر إلى نتائجه ومآلاته، فالمصارف الإسلامية وإن كان التحول الرقمي فيها ضروريا، إلا أن ذلك لا يعني أن تتنازل عن الأهداف التي تعمل لأجلها والمقصد الشرعي والضوابط التي تحكمها، فإن أدى التحول الرقمي إلى الإخلال بهذه الضوابط من عدم حفظ للمال وغرر وجهالة وغيرهم، فالواجب عدم الخوض فيه، كذلك تراعى المصلحة فالمصارف الإسلامية تتيح مناصب عمل للأفراد وبالتالي فإن التحول نحو الرقمنة معناه تسريح هذه الفئة التي لا يجب تعريضها للضرر، وبالتالي فتبني استراتيجية التحول الرقمي سوف يؤثر على توظيف الموارد البشرية، إضافة إلى أنه يتطلب عدة أسس منها ما لا ضرر فيه ولا يتنافى مع الشريعة الإسلامية، ومنها ما يتنافى ومقاصد الشريعة الإسلامية كالبرامج المستوردة التي تعتمد أنظمة مبرمجة لا يمكن التعديل والتغيير فيها، وهذا ما سيؤثر على صحة وسلامة العقود، إلى جانب اعتماده على الذكاء الاصطناعي الذي ربما يُبرمج لنشر قضايا وفتاوى تمس بالأمة وغيرها، فلا بد أن يتم أخذ هذا بعين الاعتبار وتفعيل دور الرقابة الشرعية في هذا المجال، عن طريق خبراء متخصصين في المجالات المطلوبة لكي يكون عمل المصرف سليما، وكل هذا لا يلغي مكانة التحول الرقمي وأهميته، وإنما التعامل معه بطريقة سليمة واستغلاله في كل ما لا يعود بالضرر على المصارف وعلى أموال المودعين، من تسهيل للعمليات ومراقبتها حسب المؤشرات التي يملكها المصرف، وكما قيل إن الخير ليس في التكنولوجيا بل في الطريقة التي تطبق بها، والتي يمكن أن تحدث تغييرا في حياة المجتمع، لذلك وجب التعامل معها بحذر وإجراء الدراسات قبل الشروع في اعتماد أي تطبيق أو برنامج أو موقع إلكتروني. هذا والله أعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- (1) دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية. (2022). تاريخ الاسترداد 2024، من منصة الإدارة والاقتصاد الإسلامي: <https://www.rowwad.net/home/blog/35>
- (2) مفهوم التحول الرقمي وأنواعه وأهميته. (2023، 12 25). تاريخ الاسترداد 2024، من النجاح: <https://www.annajah.net>
- (3) البلتاجي، محمد. (2010). تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
- (4) المقحم، فهد. (2023). هل بالفعل تحولنا رقمياً. تاريخ الاسترداد 12 25، 2024، من linkedin: <https://ae.linkedin.com/posts/moqhim>
- (5) النحاس، أحمد حمدي؛ دبا، ندى طارق. (مارس، 2022). إدارة مخاطر التحول الرقمي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 13(13).
- (6) أنطونيو، وايس. (2022). الدليل العملي إلى التحول الرقمي. الرياض: مكتبة جرير.
- (7) بن محمد بن أحمد الطيار، عبد الله. (1981). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. رسالة دكتوراه. المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (8) بوكريد، نورالدين؛ دمان ذبيح، محمد. (2021). العملات الافتراضية في ميزان الفقه الإسلامي. ملتقى وطني بعنوان: مستقبل المالية الإسلامية في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجيا المالية. كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.
- (9) خليل شحادة، مها. (2022). التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف- دراسة في المصالح والمفاسد. مجلة بيت المشورة، 17.
- (10) زادي، بلال؛ زايدي، كريم. (جوان، 2025). الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية: أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟ مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 14(01).
- (11) صوالحي، يونس. (2023). تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية. مجلة إسرا الدولية، 14(01).
- (12) قندوز، عبد الكريم. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- (13) ما المقصود بالتحول الرقمي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 11، 2022، من <http://aws.amazon.com>
- (14) مكي، عماد ناصيف. (2021). دور التحول الرقمي في تحسين أداء صناعة التكرير والبتروكيماويات. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- 15) gaurav, modi .(2024) .five pillars of successful digital transformation تم .
shpe the future with confidence: <https://www.ey.com> الاسترداد من
- 16) nebil seyid, isa; dersawi, khaled .(2025) .Digitizing the Sharia Departments of
Islamic Banks in Light of the Objectives of Sharia .Ilahiyat.14 ،